

أوراق سياساتية حول الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية (٨)

واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح

وقائع ورشة قدّم لها
العقيد عيسى أبو عرام والعميد إبراهيم المصري
٢٠٠٤/٦/٢٨



معهد إبراهيم أبو لغود للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies



BIRZEIT UNIVERSITY

واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح

عبسى أبو عرام وإبراهيم المصري

تحرير وتدقيق: وسام رفيدي

الطبعة الأولى - آب/ أغسطس - 2004

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-23-5



معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University
Tel: +972 2 2982939
Fax: +972 2 2982946
E-mail:
Website:
P.O.Box 14, Birzeit
Palestine

giis@birzeit.edu
<http://home.birzeit.edu/giis>

جامعة بيرزيت
هاتف: +972 2 2982939
فاكس: +972 2 2982946
بريد الكتروني:
صفحة الكترونية:
ص.ب ١٤، بيرزيت
فلسطين

تم نشر هذا الكتاب بدعم من وكالة التنمية الكندية الدولية

Canadian International Development Agency (CIDA)

التصميم والإخراج الفني: مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - البيرة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها
معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، والجهة الداعمة للمشروع.

المحتويات

- ورقة العقيد عيسى أبو عرام ٥
- عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح ٧
- ١- الأجهزة الأمنية في الاتفاقات الموقعة ٧
- ٢- مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية ٩
- ٣- وضعية الاجهزه الأمنية في النظام الأساسي ١٠
- ٤- الأمن الوقائي ذو النشاط الأوسع على صعيد الأمن الداخلي ١١
- ٥- تطور الأجهزة الأمنية من خلال الممارسة واكتساب التجربة ١٤
- ٦- الأمن الفلسطيني والجهود الرامية للإصلاح ١٥
- ٧- مشروع إصلاحى للأجهزة ١٦
- ورقة العميد إبراهيم المصري ١٩
- المخابرات العامة وقضية الإصلاح مدخل عام ٢١
- مقدمة - خلفية التأسيس ٢١
- ١- تعريف المخابرات العامة ٢٢
- ٢- مهام الجهاز على الصعيدين، الداخلي والخارجي ٢٣
- ٣- الأجهزة الأمنية والوضع الراهن ٢٤
- ٤- التوصيات ٢٦

النقاش ٢٧

- تامى رفيدي مسئولة العلاقات الخارجية في طاقم شؤون المرأة
- خالدة جرار مديرة مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين
- خليل نخلة مدير عام في وزارة التعليم العالي
- محمد ضراغمة صحفي
- شعوان الجبارين مؤسسة الحق - فرع لجنة الحقوقيين الدوليين
- نايف سويطات عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح
- عيسى أبو عرام
إبراهيم المصري
- غسان صافي وزارة الشؤون المدنية
- عبد الكريم البرغوثي محاضر في جامعة بيرزيت

ورقة العقيد عيسى أبو عرام

مدير العمليات في جهاز الأمن الوقائي

عمل وصلحيات الأجهزة الأمنية ارتباطاً بقضية الإصلاح

١- الأجهزة الأمنية في الاتفاقات الموقعة

إن بناء مؤسسه أمنيه فلسطينية كان في مقدمة المهام التي حرصت السلطة الوطنية الفلسطينية على القيام به، وهو الأمر الذي سمحت به الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، واعتبر ذلك شرطاً أساسياً لتنفيذ المرحلة الانتقالية، انطلاقاً من الأولوية التي منحتها إسرائيل لموضوع الأمن، حيث برز بعد ذلك مصطلح الأجهزة الامنيه الفلسطينية، ليرادف مصطلح قوى الأمن في أي دوله ذات سيادة.

حُدّت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالأجهزة التالية:-

١. الأمن الوطني الفلسطيني -الأمن العام- «باللباس الأخضر»
٢. الشرطة المدنية، باللباس الأزرق.
٣. المخابرات العامة.
٤. الأمن الوقائي.
٥. الأمن الرئاسي «القوه ال١٧».
٦. الدفاع المدني.
٧. الاستخبارات العسكرية.
٨. قوات البحرية.

الفروع الستة الأولى عُرُفت بالشرطة الفلسطينية حسب نص اتفاقية المرحلة الانتقالية، بالاستناد إلى البند الثاني من المادة (١٤) من الاتفاقية الموقعة في واشنطن في ٢٨/٩/١٩٩٥م حول ما يختص ببنية وتركيبه الشرطة الفلسطينية وهي على النحو التالي:-

١. سوف تتكون الشرطة الفلسطينية من وحدة متكاملة تحت سيطرة المجلس (ما عرف لاحقاً بالسلطة الفلسطينية) وسوف تتكون من ستة فروع وهي: الشرطة المدنية، الأمن العام، الوقائي، المخبرات، ال ١٧، خدمات الطوارئ (الدفاع المدني).

٢. سيكون للشرطة الفلسطينية وحدة شرطه للساحل الفلسطيني.

تم الاشارة في ذات الاتفاق إلى أن العدد الإجمالي لرجال الشرطة في جميع فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون (٣٠) ألف فرد، ولتنسيق بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي أقر إنشاء مكاتب تنسيق لوائيه عرفت بمكاتب ال DCO وعددها ثمانية في الضفة ومكتبان في غزة، واتفق أيضا على إقامة ٢٥ مركزاً للشرطة المدنية في المناطق (ب)، وهي القرى والبلدات المحيطة بالمدن الرئيسية والتي تم تقاسم الصلاحيات الأمنية فيها بين الطرفين.

وعليه، فإن السلطة الوطنية شكلت قواتها الامنيه لاعتبارات خاصة، فهي كأى سلطه مركزيه أو دوله حديثه تصرفت على إنها صاحبة الحق في احتكار العنف واستخدامه في إطار إقليمها الوطني (لتأكيد السيادة). وهذا التصرف جعلها تتجاوز الاتفاقيات المنصوص عليها في ما يختص بعدد أفراد الشرطة، حيث عددهم أكثر من ٤٠ ألف شرطي، وذلك لأسباب كثيرة منها:

١. إدامة سيطرة سلطه مركزيه لمنع ظهور مراكز قوى داخلها، عبر إقامة قوات أمنييه متعددة التراكيب تحتكم إلى مرجعية رئيس السلطة.

٢. إن تعدد الاجهزه الامنيه في السلطة جاء لاعتبارات تتعلق بآليات إدارة السلطة للسيطرة الداخلية وقاعدتها التنظيمية، فتعدد الاجهزه

وتوسيعها كانا في جانب وسيلة استيعاب نشيطي حركة فتح والمعتقلين السابقين، وصهر معظم أفراد المجموعات التي تشكلت في الانتفاضة الأولى كمجموعات مسلحة تمثلت في المطاردين، الفهود السود، صقور فتح، والأسد المقنع..... الخ.

إن استيعاب أفراد التنظيمات المحلية المذكورة في الأجهزة الامنيه كان للأسباب التالية:-

أ. حل تلك التنظيمات والخلايا ودمجها في أجهزه أمنيه وطنيه تستخدم لكل الوطن.

ب. توفير فرص عمل وموارد مالية لتلك العناصر في النظام الناشئ.

ت. مكافأتهم على دورهم النضالي السابق.

إن غياب القيادة الموحدة للأجهزة الامنيه وتعدددها أتاحا سيطرة رئيس السلطة عليها، وبات يحكم سلوك السلطة شرطين أساسيين:-

الأول: فرض سلطتها الوحيدة على إقليمها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الثاني: توسيع رقعة هذا الإقليم وتوسيع مجالات صلاحياتها فيه كي تصل في النهاية إلى شكل دولة حديثه عبر قنوات التفاوض الثنائي.

٢- مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية

تماثل عمل وأسلوب الاجهزه الامنيه الفلسطينية مع طبيعة تكوينها السابق وخلفياتها المهنية، بمعنى أن الاجهزه ذات الخلفية العسكرية (الأمن الوطني) حكمتها مفاهيم مرتبطة بجذور هذا الطابع، أما المخابرات فكانت عناصرها وكوادرها الرئيسية متحدره من كوادر الأمن الموحد والأمن المركزي للثورة الفلسطينية وهما الجهازان اللذان أنشئا عام ١٩٧٣م، أما جهاز الأمن الوقائي فوجد كوادره من تنظيم فتح في الوطن من محررين ومجموعات من المطلوبين في الانتفاضة الأولى.

بمعنى آخر تم استيعاب أعداد كبيرة من عناصر وكوادر قوات الثورة الفلسطينية الذين قدموا من الخارج إلى الوطن وعرفوا بالعائدين، بالإضافة لعناصر وكوادر تنظيم فتح في الوطن.

بالرغم من حالة التماثل بين عمل وسياسات وأسلوب الأجهزة الامنيه مع طبيعة التكوين، إلا أن الاتفاقية حددت واجبات وهيكلية وتركيبية قوات الشرطة الفلسطينية، ونصت على انه باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الاسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أية قوه مسلحه أخرى، وفي نفس الاتفاق في بروتوكول حول إعادة الانتشار والترتيبات الامنيه من المادة الرابعة المتعلقة بذات الاتفاق على تحديد مهام وواجبات الشرطة الفلسطينية فقد نص على التالي:-

١. الحفاظ على الأمن الداخلي والنظام العام.
٢. تبني جميع الإجراءات لمنع وقوع الجريمة وفقاً للقانون.
٣. حماية المنشآت العامة والبنية التحتية والأماكن ذات الاهميه الخاصة.
٤. منع الأعمال التي يترتب عليها مضايقات وإيقاع عقوبات.
٥. محاربة الإرهاب وأعمال العنف، ومنع التحريض على أعمال العنف.
٦. القيام بأية مهام أخرى تقع على عاتق الشرطة لخلق الاستقرار والأمن.

٣- وضعية الأجهزة الأمنية في النظام الأساسي

بحسب النظام الأساس في السلطة فان الرئيس هو المسؤول عن الاجهزه باعتباره حسب المادة (٨٢) القائد الأعلى للقوات الفلسطينية، وباعتبار حقه حسب المادة (٨٦) بإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المصالح العامة حسب المادة (٩٠) التي تنص على حقه في تعيين كبار العسكريين وإقالتهم.

وبعد استحداث منصب رئيس الوزراء وتعديل بعض الفقرات في القانون الأساسي صار تنسيق الاجهزه الامنيه على صعيد الحكومة وعلى صعيد

مجلس الأمن القومي، وذلك وفقا للقانون الأساسي رقم (٧٠) فقره ٧ الذي أشار إلى:-

١. يتولى مجلس الوزراء حفظ النظام العام والأمن الداخلي.

٢. أ- قوات الأمن الوطني والشرطة قوه نظاميه وهي القوه المسلحة في البلاد، وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب.

ب- تنظيم قوات الأمن والشرطة بقانون حسب المادة (٨٤) من القانون الأساسي.

وفي مجال تفعيل مجلس الأمن القومي كإطار لتوحيد عمل الاجهزه الامنيه وتوحيد وتنسيق وتفعيل أدائها وللتكامل بين عمل الحكومة ومجلس الأمن القومي في مجال الأمن فقد:-

١. ضم مجلس الأمن القومي في عضويته رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الخارجية ووزير الماليه ويكون رئيس الوزراء نائبا لرئيس المجلس الذي يرأسه رئيس السلطة.

٢. يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء مدير الأمن الوطني ومدير المخابرات العامة عند بحث قضايا ذات صلة بالأمن ومتطلباته.

بمعنى بقيت مؤسسة الأمن الفلسطيني تحكم في إطار مؤسستين هما مجلس الأمن القومي والحكومة في تشابك أكثر، ودون تحديد مهمات وصلاحيات واضحة في إطار المهام والمسؤولية.

٤- الأمن الوقائي ذو النشاط الأوسع على صعيد الأمن الداخلي

في ظل غياب التشريع، وضرورة الحاجة لوجود جهاز امني يهتم بمتابعة العنف السياسي الذي يعيق تقدم المشروع الوطني، وكشف الانحرافات

والسلبيات في الجهاز الإداري للدولة، ومقاومة التخريب المادي والمعنوي من خلال مكافحة التجسس، تم تشكيل جهاز الأمن الوقائي عبر قرار المستوى السياسي من خلال جملة من القرارات والأوامر التي حددت عمله والتي استطاع من خلالها الأمن الوقائي تعريف نفسه، على أنه: جهاز امن سياسي يتبع وزارة الداخلية، ويعنى بالحفاظ على سلامة الدولة والشعب وحماية نظامها السياسي وتأمين أسرارها، ومكافحة كافة أنواع التخريب المادي والمعنوي الذي يضر بممتلكات الدولة ويعيق مصالحها ويؤثر على استقرارها.

هذا التعريف أعطى الأمن الوقائي صلاحيات شمولية في العمل على قاعدة رد الخطر قبل وقوعه، استنادا إلى الحكمة القائلة « ليس من الحكمة أن تقع في الأمر فتحتاط ولكن الحكمة أن تحتاط من الأمر خوفا أن تقع فيه»، وبذلك ذابت الفواصل التي حددت حدود الصلاحيات مع نظرائه من الأجهزة الامنيه الأخرى، هذا بالإضافة إلى المهام التي أوكلت للجهاز من المستوى السياسي لمعالجتها وشملت كافة المواضيع حتى وصلت إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر!!

٤- وظيفته جهاز الأمن الوقائي

استند جهاز الأمن الوقائي في وظيفته الامنيه إلى الشعار التالي « أرى واسمع لاحمي واردع»، وركزت وظيفته في جمع المعلومات في كافة الميادين والمجالات والأنشطة لإنجاز المهام التالية:

١. جمع المعلومات اللازمة للجهات السياسية للاسترشاد بها في اتخاذ القرار.

٢. جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير الوقائية لإحداث واعتداءات وجرائم محتمله، واتخاذ إجراءات بغية منعها.

٣. جمع المعلومات اللازمة لكشف الأعمال الإجرامية والعمل على اتخاذ الاجراءات الجزائية بحق مرتكبيها.

٤-٢ اهداف جهاز الأمن الوقائي

أنيط بجهاز الأمن الوقائي تحقيق عدة أهداف تتعلق بالاستقرار وخلق حاله من الأمن وهي:-

- الحفاظ على الأسرار من خلال تامين سلامتها من الداخل، ودفع أي ضرر خارجي يؤثر على أمنها وامن مواطنيها.
 - حماية النظام السياسي للدولة ممثلاً بالسلطة الوطنية من خلال حماية المشروع السياسي، ومنع كل ما من شأنه إفساد العلاقة بين الشعب والسلطة السياسية.
 - مقاومة كافة أنواع التخريب المادي والمعنوي التي تؤثر على استقرار النظام السياسي ممثلاً في تامين أجهزة الدولة ومؤسساتها.
 - مكافحة أي من الأعمال الجاسوسية والتخريبية التي تهدف إلى الإضرار بأمن الدولة ومواطنيها ونظامها السياسي.
 - المساهمة في ضمان احترام القانون والنظام العام والعمل على كشف الانحرافات والسلبيات والاعتداءات والجرائم السياسية، وكل ما من شأنه الحفاظ على سلامة البنية الداخلية وتامين حقوق المجتمع.
- في إطار ذلك عمل الجهاز على تنظيم هيكله الإدارية بما يشمل:-

١. الوصف الوظيفي لكل ضابط أوكلت له مهمة حسب الهيكل التنظيمي.
٢. تحديد الصلاحيات ومنح التفويض بحدود تلك الصلاحيات.
٣. المهام الموكلة لكل مستوى إداري.

- عزز الجهاز من قدرته المهنية من خلال استثمار كوادر لها قابليه للعمل الأمني عبر مئات الدورات وورش العمل سواء كانت في الوطن او الخارج.

- بنى الجهاز له مقرات وأماكن عمل وادخل لها كافة الأدوات والمعدات اللازمة لإنجاح المهمة وتمثلت في الاتصالات، المواصلات، وسائل جمع و معالجة المعلومات.

٥- تطور الأجهزة الأمنية من خلال الممارسة واكتساب التجربة

لقد طرا تطور ملموس على عمل الأجهزة الأمنية طوال الفترة الممتدة من تشكيل الأجهزة الأمنية حتى انطلاق الانتفاضة الثانية، فقد طالت يد التدمير لقوات الاحتلال مقرات ومراكز أجهزة الأمن باعتبارها رموز السيادة الوطنية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الوطنية.

وقد رُصدت عناصر تطور وتوسع الأجهزة في القضايا التالية:-

- تطور في قدراتها البشرية من خلال عدد المنتسبين للأجهزة، وتطور في المهام المنوطة بالإدارات والأقسام المتفرعة عنها وملاستها عمق الاختصاص والحرفية.
- تطور في وعي وفكر وأداء الكوادر عبر المئات من الدورات الداخلية والخارجية، وتواصل التدريب الأمني الداخلي من خلال ورش العمل والتدريب العملي، وبناء المدارس والأكاديميات المتخصصة مثل أكاديمية سعد صايل للأمن الوقائي، مدرسة الشهيد خالد الحسن، كلية الشرطة ومديرية التدريب، ومدرسة الشهيد ماجد أبو شرار.
- ظهور علامات الاستقرار والأمن الاجتماعي والنظام العام.
- أنشأت الأجهزة مكاتب لها في العديد من المدن والبلدات وجهزتها بأحدث الأجهزة.
- تطور توجهات وأساليب وعمل الأجهزة الأمنية لجهة المزيد من احترام حقوق الإنسان والالتزام بالأوامر القضائية الصادرة من وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى.

٦- الأمن الفلسطيني والجهود الرامية للإصلاح

استخدم مصطلح إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية في غضون السنوات الأربع التي عاشتها الأرض المحتلة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وبذلت جهود إقليمي ودولي ترمي إلى الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا سيما الأمنية منها، وباتت فكرة الإصلاح مطلب دولي ومحلي.

٦-١ الإصلاح في الرؤيا الدولية

كل الأوراق والمذكرات التي قدمت للسلطة الوطنية ابتداءً من تقرير ميتشل ووثيقة تنت حتى وثيقة خطة خارطة الطريق الصادرة عن اللجنة الرباعية الدولية بصيغتها النهائية في ٢٠٠٢/١٢/٢٠ نصت على الإصلاح الأمني حيث جاء بالنص (انه وضمن التزامات مترتبة على الطرف الفلسطيني في المرحلة الأولى، تبدأ أجهزة السلطة الفلسطينية المعاد بناؤها بالعمل المستمر والمحدد بفاعلية بهدف مواجهة كل الذين لهم علاقة بالإرهاب)، (يتم دمج كافة الأجهزة الامنيه الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية مخول الصلاحيات).

٦-٢ الإصلاح في الرؤيا الفلسطينية

باتت قضية الإصلاح مطلباً فلسطينياً ملحاً، وعبر قرار سيادي أنيط بوزارة الداخلية الإشراف على الأمن الداخلي من خلال تعديل القانون الأساسي، وصارت وزارة الداخلية هي جهة التنسيق والإشراف على الأجهزة المنضوية تحتها وهي الأمن الوقائي، الشرطة، الدفاع المدني، وتمثل ذلك في رسم سياسات وتحديد مهام وهياكل في إطار مسؤولية مباشرة أمام مجلس الوزراء، ولكن منذ عامين لم يستطع أي من الوزراء الأربعة الذين تعاقبوا على شغل حقيبة وزارة الداخلية وضع هياكل وقوانين ومرجعيات تنظم عمل أجهزة وزارة الداخلية، ويرجع ذلك للأسباب التالية:-

أ. عجز النظام الأساسي عن فك الاشتباك القائم حول الصلاحيات المنوطة بالوزارة ورئيس السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالإشراف على أجهزة الأمن.

ب. غياب التشريع عبر قانون خاص بالأمن ينظم هياكل ومهام ومسؤوليات الأمن الفلسطيني في دائرة علاقته بالمستوى السياسي، وعلى صعيد الأجهزة ذاتها وعلاقتها بالجمهور والقضاء.

٧- مشروع إصلاحي للأجهزة

استناداً إلى الإطار الوصفي الذي تعرضت له الورقة حول تعريف، وتوسيع وتطوير الأجهزة الأمنية، بقيت الحالة الأمنية الفلسطينية بقيت تراوح مكانها من حيث الإصلاح، وحالة مليئة بالتداعيات الأمنية التي تفضي إلى حالة الللاستقرار، وتعج بالتدخلات، التي تجعل من الحالة الأمنية بحاجه إلى ضبط وإعادة صياغة في إطار المشروع الإصلاحي الشامل.

وإذا كان الإصلاح المؤسساتي يندرج تحت مسمى الاستخدام الأقصى لطاقة البلد في إطار المشروع التنموي الشامل المستديم عبر تعريف الأمن القومي في دائرة البناء فإن الأمن الإجرائي هو التامين لذلك البناء.

وحتى لا نجافي الحقيقة بطرح تصورات ونظريات غير قابله للتطبيق ينبغي اخذ موضوع الإصلاح بنوع من الموضوعية والمعقولية، بحيث تكون خطه الإصلاح عملية مستمرة قائمة على التدرج في الوصول إلى الهدف، عبر مرحلتين مترابطتين تكون نتائج الأولى هي مقدمات منطقيه للمرحلة الثانية:

المرحلة الأولى: تقوم على الخروج من المأزق من خلال خطه مقنعه تستند لمركبين رئيسيين هما:-

أولاً: ترسيخ وحدانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية كمصدر وحيد للقرار الفلسطيني على قاعدة الاختصاص، ويندرج تحت ذلك كل ما يتعلق بالمسائل ذات الحساسية الوطنية وبالمصالح العليا للشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالقضايا السياسية الأمنية، وسيادة القانون واحترام النظام العام،

وهذا يعني العمل على إنهاء تعددية السلطة، وتفكيك الميليشيات التابعة للتنظيمات ونزع أسلحتها وتصويب أوضاع كافة المؤسسات التابعة لها حسب القانون، ومنع التحريض، وجمع الأسلحة غير المرخصة، ووقف كافة مظاهر خرق القانون والنظام العام.

وتعطى الاولويه لتحقيق هذا المركب من خلال الحوار الوطني المسؤول مع كافة التنظيمات ذات الصلة مع المستوى السياسي، وان تعذر ذلك تتحول هذه المهمة لمهمة أمنية من الدرجة الأولى غير قابله للمهادنة.

ثانياً: وقف العنف واعتماد استراتيجية الرد المتزن والتفوق الأخلاقي، وتعزيز نضال الشعب الفلسطيني المشروع في كونه صراع حقوق وطنيه عادله، والابتعاد عن صراع العضلات مع دولة الاحتلال في ظل معركة خاسره وفق اسسط بديهيات المنطق والتفكير السليم، وحتى لا يوسم الشعب الفلسطيني بممارسة الارهاب، ويعطل الجهود المحلية والاقليمية والدولية التي تسعى إلى إنهاء الاحتلال عن طريق المفاوضات السياسية، ويشمل هذا المركب قيام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمتابعة كافة السلبات لاتخاذ التدابير اللازمة لكشف الأعمال الإجرامية والاعتداءات السياسية واتخاذ الإجراءات الجزائية بحق مرتكبيها.

إن متطلبات إنجاح هذه الخطة تقوم على أسس ذات علاقة بالجوانب الثلاثة الإسرائيلي، الفلسطيني، والجانب الإقليمي والدولي. وكونها ذات علاقة بالجانب الإسرائيلي فهذا يتمثل في العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وإلغاء كافة التبعات الإجرائية التي مورست على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية بعد ٢٩/٩/٢٠٠٠م. وكونها ذات علاقة بالجانب الفلسطيني فهذا يتمثل في تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية، ووضعها تحت قياده واحدة ومحاربة الفساد والانحرافات والسلبات التي نشأت في ظل تعدد الأجهزة واستقلاليتها. أما كونها ذات علاقة بالأطراف الإقليمية والدولية، فهذا يعني الرقابة على تطبيق الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والوفاء بالالتزامات المتبادلة،

والمساهمة في إعادة بناء وتطوير الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتزويدها بالمعدات والتجهيزات الحديثة اللازمة، وتدريب كوادرها بما يمكنها من استئناف نشاطها والمساهمة في إعادة إعمار المجتمع الفلسطيني وترميم البنية التحتية الفلسطينية.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة من المفترض أن تهتم بتحديد النموذج القائم على استخدام قوات الأمن الفلسطيني وفي أي اتجاه؟! هل تستخدم لخدمة الوطن (الأمة) او لخدمة النخبة الحاكمة؟ وطالما أنها في اتجاه الوطن - وهو ما نبغيه من الإصلاح- يتوجب على كل المهتمين بالقضايا الوطنية والمصيرية للشعب الفلسطيني العمل على التالي:-

١. إصدار تشريعات عبر المؤسسة التشريعية يحدد فيها تعريف أجهزة الأمن، تحديد صلاحياتها، مسؤوليتها، صياغة استراتيجية وطنية لتطويرها، وتعزيز حُرْفيتها على أنها مؤسسة الدولة في السياق العام.
٢. شأنها شأن مؤسسات السيادة الأخرى للدولة، يجب خلق حاله من تناظرية المؤسسة الأمنية والمؤسسة المدنية عبر النموذج الديمقراطي للدولة.
٣. تغيير في النهج عبر تغيير القادة وتأهيلهم في إطار العلاقة المدنية الأمنية، بما يعرف بالمسؤولية المدنية على الأجهزة الأمنية، وإلغاء صورة العلاقة القائمة والتي تقوم على الزاوية الاستعمالية للأمن والزاوية الوظيفية له، وكذلك الزاوية الاستملاكية باعتبار المؤسسة الأمنية لا تزال مملوكة لفريق سياسي يستخدم ضد فرقاء سياسيين.
٤. تطبيق قانون الاحتراف للأمن الفلسطيني في سياق الاحتراف العام للمؤسسة الأمنية حسب النماذج العالمية، وإخراج المؤسسة الأمنية من دائرة المهام النمائية (الارتزاق والتكسب الفردي) والانتقادية إلى مهام دفاعية حرفية، تحمي وحدانية السلطة وتخدم كل أفراد المجتمع، وتقاوم الأخطار والتهديدات الخارجية.

ورقة العميد إبراهيم المصري

مساعد مدير المخبرات العامة في الضفة الغربية

المخابرات العامة وقضية الإصلاح مدخل عام

مقدمة - خلفية التأسيس

كان على الساحة الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو جهازان يعملان في الساحة الفلسطينية وهما جهاز الأمن الموحد، وجهاز الأمن المركزي. وبعد استشهاد مسئولى الجهازين الأخ / أبو إياد (صلاح خلف)، الأخ / أبو الهول (هايل عبد الحميد) تم توحيد هذين الجهازين تحت عنوان جهاز الأمن القومي وبرئاسة الأخ/أبو فوزي (أمين الهندي) رئيس جهاز المخابرات العامة حالياً الذي كان نائباً للأخ الشهيد أبو إياد قبل استشهاده.

وجهاز الأمن الموحد انبثق في حينه كجهاز لمنظمة التحرير الفلسطينية لضبط الحالة الأمنية في الوضع الفلسطيني وتوحيد جهود كافة الفصائل في إطار أمني واحد.

وقد كان لهذين الجهازين دوراً بارزاً وواضحاً على المستوى الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي... كان لهما دوراً بارزاً في التصدي للعديد من عمليات الاختراق التي حاولت العديد من الأجهزة المعادية القيام بها سواء في صفوف الشعب الفلسطيني أو على صعيد الفصائل الفلسطينية، وكذلك عمليات التخريب التي تم كشفها ووأدها في حينه.

أما على الصعيد الخارجي فقد خاض الجهازان العديد من المواجهات مع الأجهزة المعادية على الساحة الدولية وأحبطوا العديد من عمليات التجنيد والتجنيد المضاد وقد أثبتنا في حينه القدرة الأمنية العالية والتميزة للأمن الفلسطيني على المستوى الخارجي، رغم الحصار الذي كان مفروضاً على (م. ت. ف).

بعد اتفاق أوسلو الذي نص على تشكيل الأجهزة الأمنية كان لجهاز المخابرات العامة دوراً أساسياً في العمل الأمني الفلسطيني، إلى أن تم إضافة وتسمية أجهزة أمنية أخرى تقوم بنفس المهام.

عند عودة أجهزة السلطة الفلسطينية إلى أرض الوطن وحضور الكادر الأساسي والذي كان يتمتع بتجربة كبيرة ومهنية عالية تم استيعاب أعداد كبيرة منه لهم التجربة الطويلة في العمل التنظيمي وتجربة السجون لتوحيد المعرفة والرؤيا في الجوانب الأمنية المختلفة.

١- تعريف المخابرات العامة

إن جهاز المخابرات العامة هو جهاز « أمن دولة » يقوم على حماية أمن الوطن والمواطن، ويعمل فيه مجموعة من المختصين يمارسون العمل بأسلوب ونظام خاص من أجل تحقيق أهداف الدولة التي تتمثل في:-

١. تأمين الدولة بما يكفل أمنها واستقلالها.
٢. تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع المستوى الحضاري والإنساني للفرد.
٣. الحفاظ على حرية الفرد وتنمية قدرته على ممارسة تلك الحرية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تضع الدولة خطة أمنها القومي في الداخل والخارج التي تتشعب إلى كل أوجه النشاط بجوانبه السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التربوية، الاجتماعية، والعلمية.

وبناءً على ذلك وبما هو معمول به في كافة دول العالم نجد أن جهاز المخابرات يلعب دوراً أساسياً في الحفاظ على أمن الدولة وإنجازاتها سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

٢- مهام الجهاز على الصعيدين، الداخلي والخارجي

على الصعيد الداخلي تقوم المخابرات بدور أساسي في حماية الجبهة الداخلية وتنميتها وحمايتها من أية اختراقات محتملة من خلال البحث والمتابعة وجمع المعلومات لحماية الأفراد والمؤسسات. أما على الصعيد الخارجي فتقوم المخابرات العامة برصد أي تحرك معادي وجمع المعلومات واتخاذ الإجراءات الملائمة منعاً لأي اختراق أو تخريب قادم من الخارج للجبهة الداخلية بهدف زعزعة أمن الدولة والمواطن، ومحاصرته في مكانها.

أي أن عمل المخابرات يقوم بالخارج كما هو بالداخل أيضاً على المحافظة على أمن الدولة وسلامة البلاد وذلك من خلال:-

١. جمع المعلومات العننية والسرية بمختلف الوسائل وتقديمها بعد دراستها والتأكد منها إلى رئيس الدولة.
٢. متابعة العناصر الفلسطينية في الخارج والداخل، ونشاطها المعادي الذي يتعارض مع سياسة الدولة.
٣. متابعة نشاط القوى السياسية في الداخل أو في الخارج وامتداداتها، ومدى معارضة هذه القوى أو تطابقها مع سياسة الدولة.
٤. مكافحة التجسس وعمليات التجنيد التي تقوم بها أجهزة معادية في داخل الوطن أو خارجه، والقيام بعمليات تجنيد مضاد أيضاً من أجل توفير الحماية للوطن والمواطن.

٥. المشاركة مع قوى الأمن الداخلي في محاربة الجهات أو القوى التي تقوم بمحاولات تخريب الاقتصاد الوطني.
٦. المشاركة في حماية أمن رئيس الدولة وكافة مؤسسات السلطة.
٧. العمل بشكل مشترك مع الأمن الداخلي في المعابر والحدود للسيطرة الأمنية فيها.
٨. المشاركة في الاستطلاعات الأمنية الخاصة بالدولة.

هذا وتضع الدولة من خلال أجهزتها الأمنية مجموعة من الإجراءات والعمليات للحفاظ على كيان الدولة واستقلالها، وتأمين وحماية معلوماتها ومنشآتها من أي نشاط يستهدف إلحاق الضرر بها عن طريق الحروب الاقتصادية أو النفسية، والتخريب المادي أو حتى أعمال التجسس.

٣- الأجهزة الأمنية والوضع الراهن

إننا في المخابرات العامة ومن واقع التجربة والمسؤولية الوطنية نرى ما يلي:-

١. إن التعددية في مرحلة التحضير والإعداد لإقامة الدولة تُعدُّ مسألة طبيعية.

٢. إن التنافس بين الأجهزة يجب أن لا يكون ظاهرة تناحرية وظاهرة صراع، وإنما يجب أن يكون حالة وفاق واتفاق.

وفي هذا السياق نلاحظ أن هناك العديد من الدول -وبعضها متقدم- لديها العديد من الأجهزة تقوم بنفس المهام، ولكن العلاقة بينها هي تنافسية لتقديم الأفضل لأمن دولتها وشعبها. وبناءً على متطلبات المرحلة الراهنة نرى ما يلي:-

١. توحيد موقف الأجهزة من الوضع الراهن بما ينسجم وطموحات شعبنا في التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٢. أنه في الوضع الفلسطيني الراهن وما هو قائم الآن ليس باستطاعة جهاز لوحده الإحاطة بكافة الأمور وضبطها، إذ لا بد من وضع آلية لتوحيد جهود كافة الأجهزة حتى نستطيع جميعاً تحمل المسؤولية لبناء دولتنا والدفاع عن مكتسبات شعبنا وسلطتنا.

٣. في حالة عدم التنسيق وتبادل المعلومات فإن الاستفادة من كل ذلك هم أعداء الوطن والعملاء.

ولتحقيق الهدف الأساسي لنا جميعاً لا بد من وضع آلية لها أهداف محددة منها:-

١. السيطرة على الوضع الداخلي بقرار ومشاركة جماعية.
٢. عدم إتاحة الفرصة أمام العملاء والقوى المعادية للاستفادة من آليات العمل الفردية للأجهزة وبعض المؤسسات.
٣. تسهيل خدمة المواطن من خلال تحديد جهات الاختصاص في المعاملات اليومية للمواطن.
٤. احترام طلبات وتوصيات الأجهزة بين بعضها بخصوص بعض القضايا.
٥. التنسيق بين الأجهزة في بعض الإجراءات التي تكون بطرف هذا الجهاز أو ذلك خوفاً من التخريب على بعضها بقصد أو بغير قصد، ويصبح الاستفادة من هذا الخلل هو الهدف المطلوب لهذه الأجهزة. ومن خلال تجربتنا في المخابرات العامة لصيغ للتنسيق مع الأمن الوقائي في مجال المؤسسات، هناك تجربة ناجحة إلى حد كبير، ونأمل أن يرتقي هذا الشكل التنسيقي الذي كان في أكثر من مجال أيضاً إلى شكل أرقى فيما بيننا جميعاً كأجهزة، حتى نحقق أهدافنا في الوصول إلى خدمة أمتنا وشعبنا ودولتنا.

٤- التوصيات

إن حل هذا الموضوع من حيث التعددية والتداخل في عمل هذه الأجهزة يأتي عبر ثلاثة مسائل أساسية:

١. أن يكون هناك قرار سياسياً يحدد مهام كل جهاز على الساحة الفلسطينية.

٢. وضع تشريع ونظام يقره المجلس التشريعي لتحديد دور وحدود ومهام كل جهاز، وذلك للمساهمة الإيجابية في حماية الوطن والمواطن.

٣. إصلاحات في الجهاز القضائي لتحديد المسؤوليات وتطبيق التشريعات والقوانين بخصوص مختلف القضايا ذات الطابع الأمني.

النقاش

تامى ريفيدي - مسؤولة العلاقات الخارجية في طاقم شئون المرأة

أتحدث كمواطنة لا تعرف في القانون الشيء الكثير. لنحقق الإصلاح يجب أن نعرف صلاحيات كل جهاز، وكثرة الأجهزة باتت تربكنا! الأخ عيسى قال أن الأجهزة ضمت نشطاء الانتفاضة السابقة من المطاردين والنشطاء المسلحين واعتقد أن في هذا خلل، إذ يجب تأهيل هؤلاء والانتباه لكفاءتهم. والنتيجة كان هناك لبس بين عمل الأجهزة الأمنية وتدخلهم في مسائل اجتماعية وحرية شخصية، فما شأنهم وهذه؟ ودائماً كانوا يتحدثون عن الأخلاق: من يحدد المعايير الأخلاقية وما شأن الأجهزة فيها؟

القضية الثانية أنني أحس أن عناصر الأجهزة لا تعرف ما هو القانون، كيف تعتقل ولا تعرف القانون؟ كيف تقتحم بيت مثلاً وتفتشه؟ يجب أن يعمل الجهاز حسب القانون، فالبلد «فالتة» ونعرف ما جرى في رام الله أخيراً إذ كان الضحية طفل (الإشارة إلى نزاع بين مسلحين أودى بحيات طفل - المحرر). الأخ إبراهيم تحدث عن دور المخابرات في تعزيز الرفاهية والأمن الاقتصادي، ولكن ما أسمع في الشارع على العكس تماماً مما تحدث عنه!

خالدة جزار - مديرة مؤسسة الضمير لرعاية المعتقلين

الطرح الوارد في الأوراق جريء وهذا يساعد على النقاش المفتوح والصريح. أولاً فيما يتعلق بموضوع الإصلاح وحديث عيسى أن المجتمع المحلي تأخر بطرح الموضوع. هذا غير صحيح. المجتمع المدني طرح الموضوع في العام ١٩٩٦ كمطلب فلسطيني قبل أن يُطرح كاستحقاق خارجي من الأمريكيين والأوروبيين، وفي حينه عُقد مؤتمر شعبي طرح قضايا: سيادة القانون، تطبيق قرارات المحاكم، مقاومة الفساد،... ولكن لم تكن حينها إرادة سياسية لتتبنى ذلك وتعمل على تحقيقه فوضع على الرف. وعليه على المجتمع الفلسطيني أن يستكمل طرح الموضوع برؤية فلسطينية بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

وباعتبار الأجهزة تشكلت عبر الاتفاقات السياسية فهذا عنى أن دورها مرتبط بتطبيق هذه الاتفاقات، فكان جوهر العمل الأمني محاربة التعددية السياسية في المجتمع، ملاحقة الناس، إغلاق جمعيات، رفع التقارير في الأفراد... فانطبع في ذهن الناس صورة للأجهزة أنها تقوم بتنفيذ دور سياسي أكثر من أنها تعمل كجهاز أمني يحمي الجمهور. الصورة سلبية جداً لدى الناس حول الأجهزة وهذا ما يجب أن نكون صريحين فيه. والإصلاح في هذه الحالة لن يتم دون سيادة القانون، أما الحديث عن إصلاح هياكل وتشريعات دون سيادة القانون فلن يعني هذا سوى شكلية لا تمت لجوهر الإصلاح.

لقد طُرحت في الأوراق نقطة وحدانية السلطة وتوحيد كل الأجهزة الأمنية لمحاربة الفلتان الأمني. وحدانية السلطة تحتاج لشرعية تعززها، وشرعية السلطة تأكلت لأن الشرعية تُكتسب بالانتخابات، ولا انتخابات، فعن أية وحدانية سنتحدث دون شرعية للسلطة؟ وعدم وجود انتخابات مرده إرادة سياسية تعطل الانتخابات ولا تريدها، وبالتالي فالشرعية تتآكل أكثر فأكثر. لنتصدى لمحاولات ضرب الشرعية الفلسطينية بتعزيزها بالعملية الانتخابية، وهذه مسئولية الجميع، القوى والمؤسسات.

والإصلاح يتطلب أولاً شرعية والشرعية هي الانتخابات، وثانياً يحتاج لإرادة وطنية شاملة وهذه يمكن تحقيقها بإيجاد قيادة وطنية موحدة تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية. وتجربتنا في الانتفاضة السابقة غنية: لم يكن هناك سلطة ومع ذلك بنينا مؤسسات وهياكل وطنية ومجتمعية قادت البلد وحافظت على أمنه أفضل من الحالة اليوم. أخيراً الإصلاح يتطلب علاجاً في البنية نتيجة تآكل السلطة وشرعيتها، وتعزيز الخيار الفلسطيني في الإصلاح لا الاستحقاق الخارجي.

خليل نخلة - مدير عام في وزارة التعليم العالي

عندي سؤال بسيط: ما الفرق بين الجهازين، الأمن الوقائي والمخابرات؟ ركزت في سؤال علي هذين الجهازين لأنهما يعملان بشكل سري وبالتالي فالمجال -عندما يتعلق بالمهام- مفتوح لتدخلات واستغلالات. الانطباع العام أن ليس لدينا أجهزة بل مافيا: مافيا حزبية وعشائرية.. فقط مافيا. كيف يتحدد الفرق بين الجهازين إن وجد؟ وكيف نغير الانطباع بان لدينا مافيا وليس أجهزة لخدمة المواطن وحماية أمنه؟

محمد ضراغمة - صحفي

عندي سؤال للأخ عيسى حول اتفاق واشنطن: هل حدد عدد الأجهزة وسماها، وحدد من رئيس كل جهاز؟ ثم من المسئول عنها حسب الاتفاق؟

شعوان الجبارين - مؤسسة الحق - فرع لجنة الحقوقيين الدوليين

أفضل أن أتحدث بصفتي الشخصية لأخذ حريتي في الكلام، ولكنني مضطر لللبس «الطربوش»- أي تمثيلي للمؤسسة. الإطار والمضمون السياسي يحدد طبيعة عمل وأداء الأجهزة. أما الوعي الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية فتعكس نفسها على عمل الأجهزة أيضاً. أصبح شعور العامل في الجهاز أنه يمتلك قوة جبارة، فهو يستند للعشائرية في الجهاز ولكنها عشائرية تمتلك السطوة والقوة، وهذا خلق علاقات قوة إقطاعية وكأن الواحد يمتلك الجهاز لصالحه في محاربة فلان وعلان.

وعيسى يقول أن هناك مزيداً من الاحترام من الأجهزة للمواطن وحقوقه قبل الانتفاضة الحالية وهذا غير صحيح. من الممكن أن جهاز الأمن الوقائي قطع أشواطاً في المؤسسة الإدارية الشكلية ولكن واقع الحال يقول إن

ملاحقة الناس قبل الانتفاضة كان أوسع، وهناك معطيات وقصص (ملاحقة المعارضة، مئات المعتقلين، حالات التعذيب الواسعة..) فالواقع غير ما تحدث عنه عيسى. إن أي قاريء للوضع قبل الانتفاضة كان يشعر أن الناس مضغوطة وستنفجر في أية لحظة، وهذا الانضغاط ليس من الاحتلال وجرائمه فقط بل ومن السلطة.

والعلاقات بين الأجهزة يدفع ثمنها المواطن قبل كل شيء. أنا أرى هذه العلاقات أنها عدائية، إذ هناك تجييش بين عناصر الأجهزة، مَنْ مع المخبرات ومَنْ مع الوقائي، وهذه التعبئة نعرفها ولا داعي لنغمض الأعين عنها ونجامل بعضنا البعض على حساب الحقيقة. فأحياناً تحامل عضو الجهاز على الجهاز الآخر أكثر من التحامل على الاحتلال. وفي الحروب الداخلية يصعب الحديث عن الحد الأدنى من المأسسة. وفي هذا كان المواطن يدفع الثمن، إذ في حالات معينة يفلت أحدهم من العقاب لأنه ابن الجهاز الفلاني. والوطن أختزل للجهاز فصار الواحد يرى نفسه ابن الجهاز أكثر ما هو ابن الوطن.

إبراهيم تحدث الفساد الاقتصادي ورفاهية المواطن الاقتصادية، الآن هناك مسألة الاسمنت وبيعه من فلسطينيين لأعمال الجدار، أين الأجهزة من ذلك؟

نايف سويطات - عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح

كنت أمل من الأخوين أن يتلاءم عرضيهما مع الحالة القائمة للأجهزة الأمنية في السلطة. وحالة هذه الأجهزة تجعلنا نتوقف عند محطتين: الأولى أن بناء الأجهزة وتعددتها كما يقال كان امتداداً لبنية المنظمة وتركيبها، ولكن للأسف فهذا التنوع لم يكن تكاملياً أو تنافسياً بالمعنى الإيجابي. كان هناك أحياناً بناء لأجهزة تتحارب لخدمة حاكم معين وتحقيق مآرب شخصية. وكلنا نذكر الدفاع المدني الذي كان يقوم باعتقالات واستجوابات، فكل عضو جهاز يعدُّ قائد الجهاز سلطان. هذا ترك ندوب في الحالة السياسية.

ونظرية الأمن القومي تم تفكيكها نتيجة لنداءات الاتفاقات والقيود التي وضعتها، والتحدي كان أن لا يمس البعد الأمني لبعض الإملاءات الخطوط الحمراء، والتي تم أحياناً تجاوزها تحت شعارات الاتفاق السياسي. وأبرز مثل على ذلك التنسيق الأمني الذي يعتبر أحد الندوب الوطنية الكبيرة في جسم الأجهزة الأمنية. التنسيق يجب أن يركز لرؤية أمنية فلسطينية لا تنسيق ينحني أمام الصعوبات.

في انتفاضة الأقصى هناك من الأجهزة من ساهم بشكل فاعل وقدم التضحيات، شهداء ومعتقلين، وهناك منها من تمترس خلف شعار «ليس المطلوب أن نتدخل» وهذا ترك آثاراً سيئة جداً. وبعض المفاهيم التي طرحها الأخوان «محاربة الاختراقات الأمنية الخارجية والتدخلات الإقليمية» يجب الوقوف عندها. جزء من هذه الأجهزة تقاطع إلى حد هائل مع هذه الاختراقات والتدخلات. وجهاز كان يذهب لاعتقال إنسان يبلغه جهاز آخر بذلك ليهرب، هذا وضع مؤلم للغاية. الانتفاضة عرّت هذا الواقع، واقع الأجهزة الأمنية، وعلى الأجهزة أن تستخلص العبر لصياغة نظرية للأمن القومي لا تكون عرضة للاحتواء ولا للتهميش ولا تخدم طرفاً آخر.

فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي والفساد والمحسوبة.. أين دور الأجهزة الأمنية؟ في موضوع الأسمت الأمر يرتقى لمستوى الخيانة الوطنية، أين دور الأجهزة الأمنية؟

فكرة توحيد الأجهزة الأمنية فكرة داخلية قبل أن تكون فكرة خارجية، فالإصلاح نما داخلياً ونحن نريده ونسعى له قبل أن يريده الخارج. ولست مع عيسى أن الإصلاح مقولة خارجية. لا. الإصلاح مطلب فلسطيني ويجب أن يعطى البعد والمضمون الفلسطيني وليس المحتوى والمضمون الخارجي الذي يريده البعض. أما عند الحديث عن التنمية والاستثمار والاقتصاد كما تحدث الأخ إبراهيم ففي الكثير من الأحيان كانت الأجهزة جزء من المضاربة والمنافسة فكيف نتوقع مستقبل هذا المجتمع.

باختصار على الأجهزة أن تكون جزءاً من القانون والدستور تخدم النظام السياسي لا العكس. ولذلك على الأجهزة أن تتعامل بمنتهى الحذر مع الخطة الأمنية المصرية والأردنية حتى لا تعصف بما تبقى لنا. الشعب الفلسطيني ليس بحاجة للتدريب والتأهيل بل بحاجة لتغيير جذري في عمل الأجهزة الأمنية كي لا تتقاطع مع طموحات دول وجهات أخرى.

عيسى أبو عرام

أنا يا أخ نايف قلت نفس الشيء لكن بأسلوب ثاني. نسعى لمؤسسة أمنية متناظرة مع المؤسسة المدنية في إطار مملوكية الدولة لا إطار مملوكية الفرد.

القضية الثانية. في ظل التشريع تُلغى الحالة الاستملاكية والوظيفية للجهاز. نحن لا نرسم السياسة نحن تأتينا الخطة السياسية من المستوى السياسي وننفذها، وإذا فشلت في التنفيذ أقدم للمحاكمة لأنني أضريت بالمصالح الوطنية للشعب. ولكن جهاز فاقد للتشريع ولتحديد المهام والصلاحيات فإلى أي درجة سيخدم الوطن؟ نحن نعاني من ذلك وطرحنا هذا في توصيات ورقتي.

الأمن عندنا لا زال يستخدم باتجاهين: إما من زاوية إنقاذية- تجييش ضد تجييش، وإما من زاوية إنمائية (إنماء للفرد وتكسبه-المحرر). مثلاً أنا رئيس مطالب بالشغل، أنا رئيس مطالب بالمجال السياسي، أنا BOSS في سرقة السيارات، في توزيعها، في تزويرها. هذا هو الشكل الإنمائي للجهاز: تحويل الجهاز من مؤسسة الكل إلى مؤسسة إنمائية للفرد لا للوطن.

وهناك مسائل تتعلق بالنظام السياسي ونموذجه. رأيتُ مستثمراً يشكو

دفعه ٤ مليون دينار من أجل أن يقيم مشروع. هذه مسألة النظام لا مسألة الأمن الفلسطيني. وأنا عندما قلت مؤسسة أمنية عنيت مؤسسة تناظر المدنية وجزء من نظام سياسي فاعل محدد الملامح.

الأخ ضراغمة سأل عن اتفاق واشنطن وعدد الأجهزة. الاتفاقية حددت عدد الأجهزة وسمتها كأفرع للشرطة الفلسطينية ولم تحدد رؤسائها، والمسئول عنها المجلس الذي أسمه اليوم السلطة الفلسطينية. أما مجلس الأمن القومي فلا ذكر له في القانون الأساسي أو في التشريع. هو إرادة سيادية أصدرها الرئيس. والنتيجة أن هذا خلق تداخل بين مؤسستين مختلفتين في الأداء والتشريع والصلاحيات والسيطرة فعشنا في ضياع لآخر.

شعوان رأى السلبيات فقط باعتباره يمثل مؤسسة حقوقية ولكن لدينا الإيجابيات. أنا تضايقت عندما شاهدت بداية عملي شباب من الجهاز يحملون برايش ويضربون معتقلاً. هذه التربية التي عشناها. لم نصل لمستوى جيد ١٠٠٪ ولكننا نسعى. أين نضع المعتقلين؟ في بيوت ونسائهم يحضرون إليهم. نحن نعمل في مربع واحد مع الآخرين ولسنا بمعزل عنهم، هذا يجب أخذه بالاعتبار. هناك خلل في الجهاز القضائي الذي ورث القوانين الرثة الأردنية والمصرية وخلق لنا إرباك في التعامل. مثلاً ليس لدينا محاكمة على تجسس حسب الاتفاقات الموقعة وبالتالي علينا تكييف القانون، فاستحدثت فكرة محكمة أمن الدولة.

د. خليل تحدث عن المافيا. أنت صادق. نتمنى أن لدينا قانون ونظام باسم نظام الأمن الوقائي مصاغ في التشريعي. لعدم وجود ذلك فأنا أقوم بمهامي كأني أسير في حقل ألغام. أعني لصالح وجود النظام. نحن اجتهدنا في وضع مهامنا وصلاحياتنا وفق الرؤية العامة والأجهزة الأخرى لها نفس المهام.

إبراهيم المصري

أنا في الأصل قبل ما أكون ضابط مخابرات مواطن ومناضل مثلكم. سأبدأ حديثي من حيث انتهى عيسى وبدأ شعوان. نحن مجتمع تربي على العشائرية ولا نغلب الرؤية الوطنية حتى في العملية الانتخابية. والعشائرية في الأجهزة تظهر أحياناً نتيجة قلة الثقافة، ولكن علينا واجب في الأجهزة والمؤسسات والقوى أن نزرع الثقافة ونقاوم العشائرية. هناك من يقوم باستغلال منصبه، صحيح، ولكن علينا أن نقاوم ذلك ونحاسب، ولا أعتقد أن جهاز وردته شكوى بخصوص ذلك ولم يتصدى لها. نحن في أزمة سياسية، هناك تعددية سياسية عالية، هناك عدم فهم لمتى تبدأ حريتي ومتى تنتهي. أربعة مسلحين يشكلون تنظيمًا ويفرضون إغلاق البلد! سأتحدث عن فتح ولن أتحدث عن غيرها. تقرر الإغلاق فتؤثر على أرزاق الناس مع أنه من الممكن أن نتضامن مع رفع دون الحاجة للمس بالناس. وهناك مسائل كثيراً ما تحدث معنا، نذهب لنعتقل «فلان» من لجنة التنظيم يسبقك أحدهم ويطوق الدار ويمنعك! علينا كمؤسسات وقوى واجب توعية الأفراد والناس. لدينا حساسية تجاه الأمن، كل مواطن يتخيل نفسه مطلوباً للأجهزة الأمنية أو أن جهازنا مثل الأمن الإسرائيلي أو المصري أو الأردني. يفترض التعامل مع الأجهزة على أنها واقية للمواطن وأمنه. المواطن الإسرائيلي يرى جسماً مشبوهاً فيسارع للإبلاغ عنه فيما أحدهم يرى من يخرج من مستوطنة ولا يأتي لإبلاغنا.

القضية الأخرى. يجب تحديد مدد زمنية لإشغال المناصب الأمنية لسببين: أولاً حتى لا يتحول المسئول الأمني لإمبراطور في موقعه ويستغل النفوذ، وثانياً حتى يُعطى الجيل الشاب فرصته ويُعطى الآخريين فرصتهم. في المخابرات نعمل ذلك إلا استثنائياً: كل سنتين أو ثلاث يتغير مدير المحافظة. وعدم التجديد يعطل القدرات، وهنا لا بد من الاهتمام بالتأهيل، لأننا في البداية كان لدينا أناس حاقدون على الاحتلال فتربى لديهم نفسية عدائية، تقول له ممنوع الضرب فتدير ظهره فيبدأ بالضرب!

عسان صافي - وزارة الشؤون المدنية

تكلمت عن مهام كثيرة لكن ما تكلمت عن تحديد مهام كل جهاز. لماذا لا تحدد مهام كل جهاز؟ ولماذا تبقى الأمور عائمة؟ الصراع بين الأجهزة قائم، وموجود داخل كل جهاز على حدا، ونحن نتحدث عن الوطن والأرض وهذه أهم بكثير من صراع الأجهزة. الإصلاح مفروض أن يكون من داخل الجهاز نفسه. لماذا لا يتم التخلي عن مهام لصالح الجهاز الأقوى الأقدر على القيام بها؟ وما نراه أن الجهازين الآن (الوقائي والمخابرات-المحرر) جالسان مع بعضهما ولكنهما في الخارج ليسا جالسين مع بعضهما.

عيسى أبو عرام

في الشارع قاعدون وفي التنسيق قاعدون.

عسان

نسمع الكثير في الشارع عن حرامي سيارات محسوب على الوقائي وعن الكثير من المخالفات، لماذا لا تجري محاسبة مرتكبي المخالفات. يجب أن يكون نظام محاسبة شديد لعناصر الأجهزة على ما يرتكبونه.

عيسى أبو عرام

قلت من البداية ليس لدينا تشريع للصلاحيات والمهام. مهامنا مع المخابرات واحدة وصلاحياتنا وحتى الأقسام: عمليات، مكافحة التجسس، أمن المؤسسات، الأمن السياسي... وفي غياب التشريع الواضح أمامك أمرين: إما أن تسلم العصا وتذهب للبيت أو أن تنتزع لك صلاحيات من الواقع. الأجهزة انتزعت صلاحياتها من الواقع. كنت في ندوة مع جهاز الوحدات الخاصة فوجدت مهامهم نفس مهامنا، قالوا: لدينا تكليف بذلك وفي أسفله على بركة الله! على بركة الله، كله على بركة الله! أنا كُلفت وحُددت لي مهام وبالاستناد لها أعمل.

عملت من ٩٥-٩٩ مديراً لأمن الجهاز وعلى يدي جرى فصل ٤٠٠ عنصر لارتكابهم مخالفات أولها الاعتداء على المعتقلين. تخيل لديك مثلاً عنصراً تاريخه انتماء العهد الأسود. كان ينظر لنفسه على أنه الحاكم بأمر الله، هو المقرر الوحيد.. لديه تركيب نفسي يحتاج لفترة كي يتخلص منه. وانتفاضة الأقصى تركت آثار سلبية على عملنا خاصة لجهة انضباط الكادر داخل مؤسسته. لدينا في الأمن الوقائي من يقول: أنا من مخيم جنين فهذه مظلة، وآخر يقول أنا من دار فلان، وثالث أنا من تنظيم فتح، وكلها مظلات، فالقاعدة تقول: متى ما غابت المظلة الأوسع القادرة على توفير الحماية يلجأ الفرد للمظلة الأضيق للحماية. وكل الظروف الأمنية والسيادية تمنع أحياناً من ممارسة عملية الضبط وإعادة التربية.

بالنسبة لقضية الأسمتت جهود كبيرة بُذلت وعبر دول عديدة (الأردن ومصر وفلسطين) والملف الآن في أيدي النائب العام، والخلل أن الملف حُول من التشريعي ويجب أن يحول من رئاسة الحكومة، وعلينا الآن الانتظار.

عبد الكريم البرغوثي - محاضر في جامعة بيرزيت

الإيجابي في الورشة أن ممثلي أجهزة أمنية يتناقشون ويتحاورون ضيوفاً على حرم جامعي وهذا لا يحصل في الجوار العربي في العادة. سؤالي الأول كيف يمكن تحقيق الشفافية في عمل أجهزة أصلاً طابع مهماتها سرياً؟ والشفافية لها تداعيات: المساءلة والمحاسبة، فكيف يمكن هذا؟

قلت أن التشكيل أرتبط ببنية المنظمة وتاريخها لكن ما يبدو أنه تم إقصاء المنظمة في النهاية. ما أعنيه أن التشابك بين السلطة والمنظمة لا نلمسه في عمل الأجهزة. قد يكون هذا مرده لفهم سياسي أننا أنجزنا المهمة الوطنية وبالتالي المنظمة لا دور لها، الدور للسلطة فحسب. وسؤالي: هل لديكم الآن أية تشابكات مع المنظمة غير الإرث الذي تحدثتم عنه في التشكيل الأولي؟

النقطة الثانية أنكم ورثتم من الانتفاضة الأولى إرث فتح التنظيمي والنضالي، فهل أنتم أجهزة أمنية لفتح أم للشعب ككل؟ ما هي التعقيدات التي تولدت عن كون كادركم فتحاوي بالأساس؟ والسؤال الأخطر برأيي كيف يمكن الفصل بين السياسة والأمن باعتبار سؤال السابق، ولملاحظتي أن الأجهزة الأمنية تمارس السياسة لا الأمن فحسب. وبصيغة أخرى كيف يمكن فصل العملية الأمنية عن العملية السياسية. الأجهزة الأمنية جزء من السلطة التنفيذية وتطالب بإصلاح الجهاز القضائي وهذه مفارقة، إذ أن جزءاً من إشكالات الجهاز القضائي هو من تدخلات الأجهزة الأمنية؟ وسؤال آخر كيف تنظرون للحريات الأكاديمية ولحرمة الحرم الجامعي واستقلالية الجامعة كمؤسسة؟.

عيسى أبو عرام

أجيب على سؤال الإرث من عبد الكريم. قلت لدينا إرث مثلث الأضلاع. إرث المنظمة العسكري وهذه شكلت الأمن الوطني بلباسهم العسكري. والإرث الثاني، الأمن الموحد والمركزي تشكلت منه المخابرات. أما الإرث الثالث فهو الانتفاضة ومناضليها ومطارديها. من كان يتقدم للأجهزة، بغض النظر عن انتماءه كان يقبل وفي تخصصه، طبيب، مهندس، ممرض... الأجهزة تركبت بإرادة سياسية وبالاستناد لقوة فتح لدرجة أن ٩٥٪ من قادة الأجهزة هم من فتح. وكثير من كوادر التنظيمات الأخرى المرتبطة بالعملية السياسية دخلوا الأجهزة: فدا، حزب الشعب، جبهة التحرير العربية... لكن إلي مدى يمكن استيعاب الفصائل المعارضة للعملية السياسية فهذا يتوقف على موقف الفصائل ومدى تساوقها مع المشروع الوطني.

أما حول كيفية الفصل بين السياسة والأمن فنحن ندعو لخلق مؤسسة أمنية متناظرة مع مؤسسات البلد ولا علاقة لها بخلق مراكز قوى. ويمكن التعلم من التجربة الإسرائيلية في العلاقة بين الأمن والسياسة. لديهم العديد من الأجهزة ومتشابهين مع بعضهم، الموساد مع الاستخبارات العسكرية مع

الشبابك ولكن هناك المستوى التنسيقي الذي يضبط حسب النظام الأساسي والقانون. أنا مع الفصل بين الأمن والسياسة جملة وتفصيلاً. أجهزة أمنية في إطار المسؤولية المدنية.

أعتقد أنه حدثت هفوات في التدخل في الحريات الأكاديمية وهذا قرار سياسي وليس قراراً من الأجهزة الأمنية، وبتقديري على المؤسسة الأكاديمية أن ترتقي لمستوى تقديم المساعدة بالخبرات والنظريات والكفاءات لتعزيز العمل الأمني بما يخدم المواطن والوطن.

إبراهيم المصري

المنظمة ما زالت هي الوعاء الذي يضم كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني وهي مرجعية السلطة أولاً وأخيراً. فيما يتعلق بالتواصل بين الأجهزة الأمنية والعمل في الخارج، فقد أوضحت في ورقتي عن مهماتنا الخارجية، وهي مهمات يمكن أن يقوم بها ضباط مكلفين بالإقامة في الخارج أو عبر ضباط مقيمين ولهم صلاتهم معنا، ويتم التعامل بتكامل في هذا السياق.

شعوان الجبارين

يبدو أننا تعاملنا وكأن لدينا أجهزة في ظل سيادة دولة وقانون ونسبنا عن أية لحظة نتحدث. ماذا جلب أو سلو؟ لا الوزير وزير ولا قائد الأمن قائد أمن ولا الجهاز جهاز.. هذا يستدعي إعادة النظر في المؤسسة ككل ومركباتها.

صدر من هذه السلسلة

- ١- سبل تفعيل وتطوير الكفاءات الشابة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية
..... سامر سلامة وفاروق الديك
- ٢- دور ومكانة الكوادر النسائية في المؤسسات الحكومية إشكاليات وتوصيات
..... مارلين الربضي
- ٣- دور حركة فتح (الحزب الحاكم) والكوادر الفتاوية العاملة في الوزارات في تعزيز عملية الإصلاح
..... أسامة البسط ونايف سويطات
- ٤- المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية: إشكالية العلاقة والتنسيق
..... عزت عبد الهادي وصالح مشاركة
- ٥- العلاقة بين الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي: الصلاحيات وإشكالية العلاقة
..... وليد وهدان ومنيف طريش
- ٦- الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني
..... ميرفت حسن وريبع الحنتولي
- ٧- بعض قضايا التشريع من منظور شبابي
..... دلال سلامة واحمد مجدلاني
- ٨- واقع وصلاحيات الأجهزة الأمنية إرتباطاً بقضية الإصلاح
..... عيسى أبو عرام وإبراهيم المصري

List of Discussants:

- Ghassan Safi- Birzeit University and Ministry of Civil Affairs.
- Khadija Abu Ali, the General Union of Palestinian Woman.
- Khalil Nakhleh- General Director, Ministry of Higher Education.
- Muhammad Daraghmeh- Journalist.
- Naef Sweitat- Fatah's High Committee Member
- Sha'wan Jabarin- Al- Haq Organization.
- Tami Rafidi- Woman's Affairs Technical Committee.

- Reform in the legislation system in order to determine responsibilities and enforce constitutions and laws concerning the different cases that has a security dimension.

The two presentations were followed by a discussion of some related aspects. In this discussion, some ideas were proposed:

- Security apparatuses should not have any negative influence on citizen's rights.
- Authorization of the PNA's role through regular elections in order to enhance the reform process in the different apparatuses.
- Not being committed to the external dictations regarding reform and depending on the reform agenda proposed by the civil society.
- Changing the stereotype attached to the current apparatuses through enforcing reform in these institutions.
- Establishing a national security theory that is not able to be contained by any party.
- The different apparatuses should be under the control of constitution and legislation and not vice versa.
- The different apparatuses should cautiously deal with the Jordanian and the Egyptian plans.
- Qualifying the employees at the different security apparatuses in a manner that neutralizes the tribal relations' effects.
- Determining a certain period of time for each security position.
- Establishing a strong supervision system to oversee violations practiced by the security apparatuses.

- Taking the Israeli role, as well as the Palestinian, regional and international dimensions into consideration in the aforementioned plan.

The second phase includes:

Determining the model according to which the Palestinian security forces will be directed.

After that, *Abu 'Ram* proposed some steps to be carried out:

- To issue constitutions defining security apparatuses, their authorities, responsibilities, etc. in parallel to that, a national strategy should be set to enforce these forces' improvement and professionalism.
- To change the methodology through changing the leadership and training the new one (leadership) in the field of civil security relations.
- Enforcement of professionalism law in the Palestinian security in accordance to international models.

In his turn, the *Brigadier General Ibrahim El Masri* initiated his presentation with a historical background for the establishment of the General Intelligence in Palestine. He also presented the responsibilities of this apparatus internally and externally. He then discussed the issue of diversity of apparatuses. According to El Masri, changing these apparatuses is a normal phenomenon.

El Masri concluded his presentation with three major recommendations:

- Taking a political decision defining the responsibilities of each security apparatus in Palestine.
- Issuing a constitution determining each apparatus's roles and responsibilities.

Security) and the Brigadier General Ibrahim El Masri (Assistant of the General Intelligence Agency's Director in the West Bank). The activity was attended by many of those who are interested from different fields, like Women's Organizations, NGOs, Ministry of Higher Education and Ministry of Civil Affairs, Media and Education.

The first paper was presented by Colonel Issa Abu 'Ram who initiated his presentation with a review of the Palestinian experience in preventive security since the establishment of the Palestinian National Authority (PNA) in 1995. In this context, he referred to the fact that till the formation of the Council of Ministers, the president of the PNA directed the Palestinian preventive security apparatus. Abu 'Ram confirmed that reform is a local and international requirement called for in Mitchel report, Tenet's document and the Road Map. At the local level, the Ministry of Interior was requested to supervise internal security through amendment of the Basic Law. However, the Basic Law failed to end the overlap of the President's responsibilities and those of the Ministry's regarding supervising security apparatuses. In addition to that, the Palestinian constitution does not have a law addressing security, its structure, missions, etc. As a result, Abu 'Ram believes that the security situation needs a comprehensive and continuous reform project, through which reform should be dealt with objectively and rationally. He proposed this project to take place in two phases:

The first phase includes:

- Overcoming the crisis through a convincing plan based on, first, a unified Palestinian National Authority that is serving the public Palestinian interest and second, stopping violence and adopting a balanced response strategy that is based on moral principles.



Workshops and Policy Papers about Institutional Reform in Palestine

The Eighth workshop

“Coordination problems between different security institutions, relation of security institutions with the public, the role of the young middle ranking staff in reforming these institutions”

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies-Birzeit University- organized its eighth workshop in the series of “Workshops and Policy Papers about Institutional Reform in Palestine”. The workshop was held on Monday, the 28th of June, 2004 at the Best Eastern Hotel in Ramallah under the title: “Coordination problems between different security institutions, relation of security institutions with the public, the role of the young middle ranking staff in reforming these institutions”. The proceedings of the workshop were initiated by two papers presented by Colonel Issa Abu ‘Ram (Administration of Procedures and Governorates- Preventive

معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies was established in 1994 at Birzeit University as a masters program and was named after the late Ibrahim Abu-Lughod. The institute is considered the only specialized Palestinian Institution that offers a masters degree in International Studies. It provides students, academics and Palestinian decision makers with many opportunities and resources in the field of International Studies through its specialized library, numerous local and international academic conferences and research programs.